المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

المفوضية الاهلية للديمقراطية

التقرير الأول

15 نوفمبر 2020 م

تمهيد:

بعد صدور المرسوم رقم (١٥٠ لسنة ٢٠٢٠) بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة والمنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) العدد رقم (١٥٠٦) الصادر يوم الأحد الموافق ٢٠٢٠/١٠/٢٥ وفقا لنظام الدوائر الخمس و الصوت الواحد، والتي قرر لها يوم السبت ٢٠ ربيع ثاني ١٤٤٢ هـ الموافق ٥ ديسمبر ٢٠٢٠ م، علما بان هذه الانتخابات هي الاولى من نوعها في الكويت التي تحدث في ظل جائحة صحية قد تهدد السلامة العامة للناس.

و قد أصدر مجلس الوزراء الكويتي في جلسة المنعقد في يوم الاثنين الموافق ٢ نوفمبر ٢٠٢٠ م قرار بالموافقة على مشاركة جمعية الشفافية الكويتية و ذلك ضمن إطار حرص المجلس على تجسيد الشفافية الكاملة في مختلف مراحل عملية الانتخاب.

وقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال « المفوضية الأهلية للديمقراطية « التابعة لها، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات اعضاء المجلس الامة و ذلك للتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة ، وشكلت المفوضية مجلس إدارة خاص لمتابعة العملية الانتخابية منذ صدور مرسوم الدعوة وحتى الاعلان النهائي لأسماء السيدات و السادة اعضاء مجلس الامة ٢٠٢٠ بشكل رسمي ، وبالرغم من حداثه تشكيل مجلس ادارة المفوضية ، فقد قامت المفوضية بدعوة كافة المواطنين للتطوع ضمن فرق المفوضية من خلال اطلاق رابط للتسجيل المباشر و ذلك بغرض تكوين فرق لمتابعة الانتخابات لكل دائرة انتخابية جريا على عادتها ، كما قامت المفوضية بمباشرة الرصد العام لما ينشر من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي الصادرة من الجهات المعنية بالعملية الانتخابية و كافة المرشحين و قياسها مع القوانين و الانظمة النافذة وكذلك المعايير الفنية العالمية في هذا المجال ، و كذلك تخصيص خدمة الواتساب على الرقم ٦٩٠١٠٠٠١ و ذلك لتلقي بلاغات المواطنين عن وجود أي جرائم انتخابية

د/ خالد صالح الرشيدي

المستشار القانوني

م/ رشيد البراك

الرئيس

حمد داخل العجمي

المستشار الاعلامي

فالح الفويضل

شئون الإنتخابات

يوسف الشعيب

الشؤون الإدارية

د/حنان الناصر

الشؤون الإعلامية

سامي عبدالجليل

شؤون المتطوعين

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات إلى يوم إعداد هذا التقرير:

أولا - إدارة الانتخابات:

ان الاشراف على الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية والذي يتطلب التنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية بالانتخابات، ما زال على شكله السابق من حيث توزعها بين وزارات الداخلية و العدل والإعلام والبلدية بالرغم من مطالبه العديد من الناشطين و بعد أعضاء مجلس الامة السابق الى اعتماد قانون انشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات الى ان القانون تأخر في الصدور مما أعاد الأوضاع الى سابق عهدها في

١- لجنة عليا للانتخابات:

شكل مجلس الوزراء لجنة عليا للانتخابات برئاسة وزارة الداخلية وعضوية كل من وزارات العدل والإعلام والتربية والشؤون الاجتماعية والعمل وبلدية الكويت لتتولى مهمة الإعداد والتنظيم والتجهيز للانتخابات.

٢- وزارة الداخلية:

باشرت وزارة الداخلية - إدارة شؤون الانتخابات بفتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الامة اعتبارا من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٦ اكتوبر ٢٠٢٠ واستمر حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الاربعاء ٤ نوفمبر ٢٠٢٠ ، و أوضحت (الداخلية) في بيان لها نشر في الصحف اليومية شروط الترشيح لعضوية مجلس الامة وكيفية تقديم الطلبات أو التنازل عن الترشيح و كذلك أكدت علي ضرورة مراعاة أحكام المادة (٢٣) من القانون رقم (٣٥ لسنة ١٩٦٢) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له والمادة (٣/١٣) من القانون رقم (٥٣ لسنة ٢٠١) في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية الخاصة بشروط الترشح .

وهيئت وزارة الداخلية ممثلة بإدارة شؤون الانتخابات، كافة الاحتياطات والاحترازات الصحية، من تباعد اجتماعي في مقر تسجيل الترشح، وتوفير كافة المستلزمات الوقائية في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

كما شكلت الوزارة لجنة برئاسة وكيل وزارة الداخلية والوكلاء المساعدين المختصين والقيادات الميدانية وآمري الوحدات للإعداد والتجهيز والتحضير لتأمين انتخابات مجلس الامة ٢٠٢٠.

كما قامت المفوضية بزيارة ميدانية الى مقر الإدارة و ذلك للاطلاع بشكل مباشر على كافة الاعمال و الاستعدادات التي تبذلها الإدارة في سبيل إنجاح هذا العرس الديمقراطي.

من الملاحظ خلال هذه السنة قيام إدارة شؤون الانتخابات بإقامة غرفة عزل خاصة لتمكين المرشحين المصابين من ممارسة حقهم في الترشح، كما قامت الإدارة بالربط الالي مع كافة المخافر و ذلك للتسهيل على كافة المواطنين الراغبين في الاستعلام عن أسماء المرشحين لخوض الانتخابات البرلمانية، و هي خطوة مميزة تستحق الإشادة.

٣- وزارة العدل:

أصدر وزير العدل قرارا بتشكيل اللجنة المشرفة على الانتخابات البرلمانية، برئاسة وكيل محكمة التمييز المستشار اسحق الكندري وعضوية عدد من المستشارين ووكيل وزارة العدل، على ان تختص اللجنة بترشيح رجال القضاء واعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجنة الرئيسية واللجان الاصلية والفرعية، وذلك بصفة اصلية، وعلى سبيل الاحتياط، وابداء الرأي في ما يعرض للجان الانتخابية من مسائل قانونية اثناء عمليتي الاقتراع والفرز.

وأوكل القرار إلى اللجنة مهمة تلقي الشكاوى، سواء من المرشحين او الناخبين والعمل على ازالة اسبابها، وتيسير وتنظيم دخول وسائل الاعلام المحلية والاجنبية ومنظمات المجتمع المدني للمقار الانتخابية لمتابعة سير الانتخابات والتعاون معهم، واتخاذ كل ما من شأنه تسهيل العملية الانتخابية.

كما أصدر الوزير الصانع قرارا بتشكيل فريق العمل الميداني بوزارة العدل الذي يختص بالتنسيق والاتصال المباشر مع اللجان الامنية بوزارة الداخلية ومندوبي وزارتي التربية والاعلام وبلدية الكويت واي جهات أخرى .

و قد قامت جمعية الشفافية الكويتية بالالتقاء مع معالي الوزير و ذلك للتنسيق حول دور الجمعية في متابعة الانتخابات البرلمانية بالتعاون مع وزارة العدل و الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة).

٤- بلدية الكويت:

أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح قراراً وزارياً بشأن تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الداخلية وبلدية الكويت برئاسة مدير عام البلدية م. أحمد المنفوحي في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

كما أصدر مدير عام بلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحي قرارا إداريا يقضي بتشكيل لجنة عليا للقيام باتخاذ الترتيبات والاستعدادات الخاصة بانتخابات مجلس الامة لعام ٢٠٢٠ ، بحيث تكون مهام اللجنة اتخاذ الإجراءات والترتيبات المتعلقة باستعدادات البلدية لانتخابات مجلس الامة ٢٠٢٠، والتنسيق بين البلدية وكل الجهات الأخرى ذات العلاقة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات مجلس الأمة وتعديلاته والقوانين والأنظمة الأخرى إلى جانب متابعة تنفيذ الاشتراطات والضوابط الخاصة بتراخيص الإعلانات ، كما اصدر البلدية قرارا بمنع أقامه المقار الانتخابية بناءا على قرار وزارة الصحة رقم ١٦٥/٢٠٢٠ للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ و تأكيدا على التباعد الاجتماعي كما أصدرت قرار بإزالة الإعلانات الانتخابية المخالفة في الشوارع والمناطق السكنية و كذلك الإعلانات المعلقة على منازل المواطنين، في ضوء الظروف الصحية في البلاد وتطبيق اشتراطات وزارة الصحية فيما يتعلق بالتباعد الاجتماعي لضمان سلامة الناخبين ، والوقوف على احتياجات البلدية اللازمة لأداء دورها المناط بها بالانتخابات لاتخاذ ما يلزم بشأنها، والتنسيق مع وزارة الداخلية وغيرها من الجهات الحكومية ووسائل الإعلام بشأن خطة البلدية واستعداداتها والإنجازات التي قامت بها خلال الانتخابات إلى جانب متابعة أعمال نظافة جميع المواقع المخصصة للاقتراع والمناطق المحيطة بها حسب اختصاصات البلدية والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الشأن

في حين قامت المفوضية في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١١/١١ بحضور اجتماع تنسيقي ما بين بلدية الكويت و وزارة الداخلية و ذلك للاطلاع على الدور الذي تقوم به بلدية الكويت في مراقبة الدعاية الانتخابية و كذلك التجهيزات الميدانية ليوم الاقتراع.

٣- وزارة الإعلام:

باشرت وزارة الاعلام من خلالها القنوات الرسمية و كذلك من موقعها الالكتروني (www.media.gov.kw) في تغطية الاخبار اليومية الخاصة بانتخابات مجلس الامة بعد انتهاء فترة الحداد الرسمي يوم السبت الموافق ٢٠٢٠/١١/٧ م ، حيث لوحظ فتور تغطية الوزارة لعملية تسجيل المرشحين و قد دعت وزارة الاعلام كافة المرشحين الي المبادرة في تسجيل برنامجهم الانتخابي لدي الوزارة (بحد أقصي ٣ دقايق) و ذلك لبثه في كافه قنوات الوزارة الرسمية ، و نثمن دعوة الوزارة حيث انها تتوافق مع المعايير الدولية لدور الاعلام الرسمي و تحقق معايير الحيادية و الشفافية .

٤- وزارة التربية:

خصصت وزارة التربية ١٠٢ مراكز للاقتراع (مدارس حكومية)، وتم توزيعها بحيث يكون في الدائرة الانتخابية لجنة واحدة رئيسة والبقية لجان فرعية، وستعمل الوزارة على تجهيز هذه المقار بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى حيث سيتم توفير الأثاث اللازم وإبلاغ الإدارات المدرسية بالتنسيق لتسهيل مهمة وزارتي الداخلية والعدل لتحديد الأماكن المناسبة في هذه المدارس ، علما بانه من المقرر زيادة عدد هذه المدارس عملا بقرار السلطات الصحية و الالتزام بالتباعد الاجتماعي الا انه لم يعلن حتي كتابة التقرير عن عدد هذه المدارس و كيفية توزيعها في الدوائر الانتخابية .

ثانيا: تسجيل المرشحين:

بعد عشرة أيام من فتح باب الترشح، أغلقت الإدارة العامة لشؤون الانتخابات، يوم الاربعاء الموافق ٤ نوفمبر ٢٠٢٠ باب الترشح لانتخابات مجلي الامة ٢٠٢٠، و ذلك بتسجيل إجمالي (٣٩٥) مرشحا و منهم (٣٣) امرأة موزعين على الدوائر الانتخابية الخمس:

الدائرة الاولي	الدائرة الثانية	الدائرة الثالثة	الدائرة الرابعة	الدائرة الخامسة
٨٢	٦٣	٨٥	٩١	٧٤

وقد أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية قرارا وزاريا بتحديد وتقسيم اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية لانتخاب اعضاء مجلس الامة المقرر إجراؤها يوم السبت ٥ ديسمبر المقبل، وتضمن القرار أسماء المدارس التي سيتم فيها الاقتراع في الدوائر الخمس بمختلف المناطق.

كما شكل وزير الداخلية لجنة فحص طلبات الترشح لعضوية مجلس الامة ٢٠٢٠م، برئاسة المحامي العام الأول المستشار سلطان بو جروه حيث انتهت لجنة فحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة من أعمالها يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٠/١١/١٠م، بشطب ٣٣ مرشحاً واستبعاد

آخر لعدم استكماله إجراءات التسجيل و توزع المرشحين المشطوبين على الدوائر التالية :

الدائرة الاولي	الدائرة الثانية	الدائرة الثالثة	الدائرة الرابعة	الدائرة الخامسة
٧	٣	٨	٥	٩

و جاء قرار اللجنة في شطب المرشحين (٣٢) وفقا لبيانها على خلفية صدور أحكام ضد المذكورين في قضايا المساس بالذات الأميرية والمشاركة في مظاهرة غير مرخصة، وكلا الأمرين من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة، مبينة أن هؤلاء لم يُردّ لهم اعتبارهم قضائياً أو قانونياً، في حين أن جميع المرشحين بإمكانهم اللجوء إلى القضاء للطعن على قرارات الشطب، لافتة إلى أن القضاء سيفصل في الطعون بدرجاته الثلاث قبل يوم الاقتراع.

ثالثا: فرق تطوعية:

اعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة بأن مجلس الوزراء قد دعا المجتمع المدني الى المشاركة في مراقبة ومتابعة سير العملية الانتخابية ، وعلى اثر تلك الدعوة اعلنت جمعية الشفافية الكويتية ممثلة بالمفوضية الاهلية للانتخابات بدعوة كافت مؤسسات المجتمع المدني المختلفة الراغبة في متابعة الانتخابات البرلمانية الى الانضمام الة المفوضية وذلك لتوحيد الجهود و المساهمة في إنجاح العرس الانتخابي ، و كذلك لتسهيل التنسيق فيما بين المجتمع المدني و أجهزة الدولة الرسمية المعنية لإدارة العملية الانتخابية ، و دعت جمعية الشفافية الكويتية عبر حساباتها الرسمية بوسائل التواصل الاجتماعي المختلفة كافة المهتمين في مجال العمل التطوعي إلى التسجيل ضمن كوكبة المتطوعين عن طريق رابط التسجيل في الرابط الإلكتروني المعد خصيصا لاستقبال طلبات التطوع .

رابعا: الخطاب الانتخابي:

اتسم الخطاب الانتخابي لمرشحي مجلس الامة (بالخطاب التغييري) نظرا للتراكمات التي خلفها المجلس السابق و على ضوء العديد من قضايا الفساد التي عصفت بالكويت خلال السنتين الماضيين ، كما انه في ظل فاعلية شبكات التواصل الاجتماعي لوحظ ما قد يسمي بـ « المقرات الافتراضية » و التي حاول كافة المرشحين الاستفادة منها نظرا للأوضاع الصحية التي تمر بها البلاد و تعذر الاتقاء المباشر مع الناخبين ، كما لوحظ ايضا تسابق القنوات التجارية الاستفادة من هذه المرحلة المهمة حيث أصبحت اهم النوافذ المؤثرة للمرشحين للإطلال على ناخبيهم حيث كان لها دور كبير في تغطية هذه الخطابات عبر البرامج المتنوعة والمتخصصة في الشأن السياسي ، والتي لم تخلو من استضافة المرشحين .

و الظاهرة العامة خلال هذه السنة هي تركيز المرشحين على إطلاق حملاتهم الانتخابية من خلال حسابهم الرسمي في تطبيق «تويتر» و كذلك حسابات بعض المغردين المشاهير ولتسليط الضوء على اهم القضايا ذات البعد الشعبي.

خامسا - الفساد الانتخابي:

١- آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

تقع على وزارة الداخلية مسئولية تلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية، و قد لوحظ خلال هذه الانتخابات و حتى اعداد هذا التقرير ان وزارة الداخلية لم تعلن عن عناوين و ارقام هواتف المراكز المختصة لتلقي هذه البلاغات، و قد طالبت المفوضية بتخصيص مراكز مشتركة بين الوزارة و مؤسسات المجتمع المدني في كل دائرة انتخابية لتلقي تلك البلاغات و تشجيع المواطنين للتبليغ.

٢- الانتخابات الفرعية:

يجرم القانون الكويتي الدعوة لانتخابات فرعية وإجراؤها على أساس قبلي أو طائفي قبل الاقتراع العام، والتي تهدف إلى تصفية أعداد المرشحين على أسس عصبية، ونظرا إلى أن الانتخابات قائمة على صوت واحد لكل ناخب و في دائرة واحدة (تمثل خليط من اطياف المجتمع الكويتي) فلم يلاحظ حتى كتابة هذا التقرير وجود اي انتخابات فرعية بين العوائل والطوائف و القبائل في هذه الدائرة، في حين ان كافة الانتخابات الفرعية تحت مسميات (تشاورية، مبرة خيرية) تمت قبل صدور مرسوم الدعوة للانتخابات في تحايل واضح على التشريع.

(إنتهـــــــــى)